ADVA CENTER

INFORMATION ON EQUALITY AND SOCIAL JUSTICE IN ISRAEL
معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في اسرائيل

ملاحظات مركز أدفا على خطة "الجدار الواقي" الاقتصادية

السياسة الاقتصادية للسنوات 2002-2003 هي ملاءمات في ميزانية 2002 وميزانية 2003 كما تم تقديمها لمصادقة الحكومة في 25.4.2002

د. شلومو سفيرسكي

28.4.2002

جوهر الموضوع

ان الاجراءات التي تم تحقيقها تحت عنوان "الجدار الواقي الاقتصادي" تلقي أعباء تمويل مصاريف الحرب واسقاطاتها الاقتصادية، في الاساس، على الطبقات الفقيرة والمتوسطة في المجتمع الاسرائيلي.

يقع المساس الاساسي على الاسرائيليين الذين تشكل **مخصصات التأمين الوطني** بالنسبة اليهم جزءا جوهريا من مدخولاتهم. اذا تمت المصادقة على هذه الاجراءات سيعاني هؤلاء الاسرائيليون، الذين يتمركزون اساسا في الاعشار الستة الدنيا، من خسارة على ثلاثة محاور: قبل شهرين قررت الحكومة عدم حتلنة المخصصات وفق معدل الاجور في العام 2002، والان تقترح تقليصا يصل الى 4%، وكذلك عدم حتلنة قيمة المخصصات في العام 2003 ايضا.

ضمن كافة الحاصلين على المخصصات ثمة مجموعة من الفئات التي ستعاني من المساس بصورة خاصة، وهي: الاولاد المتدينون والعرب، الذين تدعو خطة "الجدار الواقي الاقتصادي" الى التمييز ضدهم بصورة رسمية على خلفية معتقد او قومية اهاليهم العاطلين عن العمل- الذين تم تصعيب شروط استحقاقهم على رسوم البطالة اكثر، اثر وضع الصعوبات المتتالية خلال السنوات الاخيرة - وكذلك على هؤلاء الاهالي من الحاصلين على تأمين الدخل.

في المقابل، فان اصحاب رؤوس الاموال يخرجون دون اي مس بهم. يتضح ان المساس الذي اكثر من ذكره وزير المالية، قبل المؤتمر الصحفي، اي فرض الضرائب على الاملاك، ليس مدرجا ابدا ضمن خطة "الجدار الواقي الاقتصادي". خلال يومين، قبل المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير المالية، جرؤت وزارته على تسريب اخبار حول النية، كما يبدو، في فرض الضرائب على الاملاك، بما في ذلك تفاصيل دقيقة حول حجم الضريبة وبدء سريان مفعولها. غير ان الخطة المكتوبة نفسها تضمنت فقط تذكيرا باقامة لجنة بيركوفيتش. اضافة الى ذلك، التزم وزير المالية في المؤتمر الصحفي بانه فقط عندما يتسلم توصيات اللجنة سوف "يحاول تطبيق التوصيات"، في الدورة الصيفية للكنيست.

كذلك فان وزارة المالية تنوي المس بكل الاجيرين في اسرائيل، من خلال **تجميد الاجور** لمدة سنة ونصف السنة، من خلال التشريع. وفي حين يخرج ذوو رؤوس الاموال من "الجدار الواقي الاقتصادي" دون ضرر، فان المالية تسعى الى تقييد ايدي العاملات والعاملين ونزع حقهم في النضال من اجل الحصول على اجر مناسب، وذلك من خلال التشريع.

احد اهم البنود في خطة "الجدار الواقي الاقتصادي" هو اقتراح المالية **تقييد ايدي الكنيست،** والزام غالبية اعضاء الكنيست بدعم كل اقتراح قانون يتضمن صرف اموال من الميزانية. انها المحاولة الثالثة للمالية، خلال سنة واحدة، لتحديد ما يسمى "التشريع الخاص". تذكر المالية ان في معظم البلدان هناك تحديدات على "التشريع الخاص" لكنها لا تذكر ان في معظم تلك البلدان يتمتع البرلمان بقدرة جوهرية على التأثير على اجراءات بلورة الميزانية، وان الحال ليست كذلك في اسرائيل.

أ. مخصصات مؤسسة التأمين الوطني

اعادة مخصصات اولاد مع زيادة لمنهي الجيش

يجري الحديث هنا عن تمييز حاد ورسمي بين الطفل الاسرائيلي ونظيره على خلفية معتقد والديه الديني او قوميتهما. يوجد في هذا الاقتراح شيء من العودة الى الايام الحالكة الظلمة التي اعتقدنا انها باتت من ورائنا.

لقد تمت زيادة مصدر مخصصات الاولاد لمنهي الجيش منذ حرب حزيران، وحينها اتسعت الفوارق الاقتصادية كثيرا واثارت معارضة اجتماعية واسعة. حينها، اختارت الحكومة ان تعوض

ذوي الاجور الدنيا – في اوساط اليهود، وفي الاساس في اوساط اليهود الشرقيين، الذين تميزوا، آنذاك، بعدد كبير من الاولاد – من خلال زيادة المخصصات بدلا من زيادة الاجور. طالبت الحكومة حينها بمنع المساعدة عن العرب، وكان الحل لذلك اقتصار الزيادة في المخصصات لمن خدم اهاليهم في الجيش فقط. غير ان هذا التحديد مس، ايضا، بفئة اخرى من ذوي العائلات الكبيرة وهي فئة اليهود المتدينين. وبغية التسهيل عليهم تحدد ان ينطبق استحقاق منهي الخدمة في الجيش ليس فقط على الاولاد الذي خدم والداهم في الجيش وانما ايضا على الاولاد الذين خدم احد اخوتهم في الجيش ايضا، وعلى الاولاد الذين خدم جدهم او جدتهم في الجيش. لقد تم منح هذا الحق ايضا في حال كان منهي الجيش في عداد الاموات. وعلى الرغم من كل ذلك فقد بقيت عائلات يهودية خارج دائرة استحقاق الدعم: القادمون الجدد، طلاب المدارس الدينية والمعفيون من الخدمة في الجيش لاسباب صحية واجتماعية. ولاجل هؤلاء تم اختلاق الطرق التالية: حصل القادمون الجدد على مخصصات مزيدة من الوكالة اليهودية، وحصل طلاب المدارس الدينية على منحة من وزارة الاديان، وحصلت العائلات التي تتلقى العناية من مكتب المساعدة الصحية على دعم اكبر من مالية الدولة[1].

ان اقتراح اعادة مخصصات منهي الجيش يمس بكل من اليهود المتدينين والعرب على حد سواء، لان غالبيتهم الساحقة لا تخدم في الجيش. مع ذلك يجب ان نتذكر انه طورت، في هذه الاثناء، لدى اليهود المتدينين وضعية من الدعم الخاص من خلال وزارة الاديان.

ان هذا الاقتراح يمس بقاعدة الشمولية في ما يتعلق بمخصصات الاولاد. ولئن مُست هذه القاعدة فان ذلك يفتح بابا على أكثر من مساس آخر في المستقبل.

على المستوى العملي، يجري الحديث هنا عن مس ملموس وموجع جدا للعائلات وفيرة الاولاد التي من المفروض ان يقل الان دخلها مرة واحدة بمبلغ جدي: وفقا لحسابات اجرتها جريدة هآرتس" فان عائلة تتكون من 5 اولاد ولا تستحق الدعم ستخسر مبلغا شهريا يعادل حوالي 1,100- شيكل[2].

تخفيض عرضي لمخصصات مؤسسة التأمين الوطني بنسبة 4%

يقع الضرر الاساسي الذي يسببه "الجدار الواقي الاقتصادي" على الاسرائيليين الذين تشكل مخصصات التأمين الوطني بالنسبة اليهم جزءا جوهريا من مداخيلهم. اذا تمت المصادقة على هذه الاجراءات فان هؤلاء الاسرائيليين سيخسرون خلال شهرين ثلاث مرات: المرة الاولى بسبب عدم حتلنة المخصصات في 2002 (قرار حكومي منذ شباط 2002)، المرة الثانية بسبب التقليص العرضي المقترح الان بحجم 4%، والمرة الثالثة من الاقتراح الحالي بعدم حتلنة المخصصات في 2003 ايضا. يجدر الذكر هنا ان مخصصات التأمين الوطني هي اصلا غير عالية، وهي تمنح دخلا على مستوى خط الفقر. وسيكون المتضررون الاساسيون من التقليص الاعشار الستة الدنيا:

---

[1] زئيف روزنهك،" مصادر دولة الرفاه الثنائية وتبلورها :المواطنون العرب في دولة الرفاه الاسرائيلي .بحث لنيل شهادة الدكتوراة، الجامعة العبرية، 1995.

[2] روتي سيناي وجلال بنا، هآرتس، 26.4.2002.

الدخل الشهري لاقتصاد البيت من مخصصات التأمين الوطني، 2000
حسب اعشار الدخل بروتو لاقتصاد البيت، 2000 (بالشيكل)

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
613	737	939	977	1,236	1,407	1,546	1,451	1,612	1,182

المصدر: دائرة الاحصاء المركزية، استطلاع مصاريف العائلة *2000*، الجدول 3.1

ان التقليص العرضي لا ينطبق على مخصصات الاولاد، غير انه تم اجراء تقليص جوهري في هذه المخصصات في **الوسط العربي فقط**، كما بينا اعلاه. تشذ عن هذه القاعدة هبات الاعاقة التامة، الورثة، الهبات للخادمين في الاحتياط ومخصصات الشيخوخة للحاصلين على تكملة الدخل.

رسوم البطالة

يقترح "الجدار الواقي الاقتصادي" اطالة الفترة التي يطلب فيها من المواطن العمل حتى يصبح بعدها مستحقا للمطالبة برسوم البطالة من 180 يوما – كما هو متبع اليوم – الى 360 يوما. كذلك ثمة اقتراح بتقليص مبلغ رسوم البطالة لمستحقيها ممن يشتركون في التأهيل المهني. ويجدر الذكر في النهاية الى مس خاص بالشبان العرب نابع عن رفع سن استحقاق رسوم البطالة الى 21 عاما للرجال، و20 عاما للنساء.

لقد جاء هذا الاقتراح في اعقاب سلسلة من التقليصات والتضييقات التي تم اتباعها في العقد الاخير في كل ما يتعلق برسوم البطالة: الزام العاطلين عن العمل بقبول كل عمل يقترح عليهم دون اي علاقة بتعليمهم او تأهيلهم المهني، حتى لو كان مكان العمل يبعد 60 كم عن مكان سكناهم، وحتى لو كان معدل الاجر اليومي في السوق ادنى من رسوم البطالة التي كانوا مستحقين لها * التقليل التدريجي لنسبة البطالة بحيث انها لا تزيد، بعد خمسة الاشهر الاولى، عن اكثر من ثلثي معدل الاجر اليومي في السوق * تحديد عدد الدعاوى بما لا يزيد عن مرة واحدة سنويا * تقليل عدد ايام الاستحقاق للعاطلين عن العمل حتى سن 35 ممن لا ارتباط لآخرين بهم بـ100 يوم بدلا من 138 يوما، وغير ذلك.

ب. فرض الضرائب

فرض الضرائب على الاملاك

سيخرج ذوو الاملاك من "الجدار الواقي الاقتصادي" دونما اي ضرر.

يتضح ان الضرر الذي كثر الحديث عنه قبل المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير المالية، الا وهو فرض الضرائب على الاملاك، غير مدرج البتة ضمن الاجراءات التي تنوي وزارة المالية جلبها لمصادقة الحكومة عليها.

خلال يومين، قبل المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير المالية، جرؤت وزارته على تسريب اخبار حول النية، كما يبدو، في فرض الضرائب على الاملاك، بما في ذلك تفاصيل دقيقة حول حجم الضريبة وبدء سريان مفعولها، غير ان الخطة المكتوبة نفسها تضمنت تذكيرا فقط باقامة لجنة بيركوفيتش. وقد التزم وزير المالية في المؤتمر الصحفي بانه فقط عندما يتسلم توصيات اللجنة سوف "يحاول تطبيق التوصيات"، في الدورة الصيفية للكنيست.

رفع ضريبة القيمة المضافة بـ 1%-

في حين امتنع وزير المالية عن شمل فرض الضرائب على ارباح الاملاك في "الجدار الواقي الاقتصادي"، لا بل حتى انه طمأن ذوي الاملاك بقوله ان الحديث يدور عن خطوة مركبة تتطلب تحضيرات، فانه لم يتردد في اتخاذ الخطوة السهلة التي تقضي برفع ضريبة القيمة المضافة – وهي خطوة تمس بالاسرائيليين ذوي المداخيل الدنيا، نسبيا. سيكون مطلوبا من جميع الاسرائيليين ان يدفعوا اضافة لمرة واحدة عن نفس المنتوج، على الرغم من اختلاف مدخول الواحد منهم عن الاخر. وبهدف تجسيد الفوارق في حجم الضرر فاننا نعرض في ما يلي حسابا لوزن اضافة تبلغ 100 شيكل على مجموع ضريبة القيمة المضافة التي ندفعها خلال شهر واحد، في الدخل الشهري لاقتصاد البيت حسب الاعشار في العام 2000.

وزن اضافة ضريبة القيمة المضافة الشهرية بمبلغ100 شيكل على الدخل الشهري لاقتصاد البيت،2000

وفقا لاعشار الدخل المالي الصافي للفرد، العادي

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
0%	0.5%	0.7%	0.9%	1.1%	1.2%	1.5%	1.9%	2.6%	3.9%

المصدر: حساب مركز أدفا بناءً على معطيات دائرة الاحصاء المركزية، استطلاع مصاريف اقتصاد البيت 2000، الجدول د.

رفع الضريبة الشرائية على الدخان

سيمس هذا القرار، اساسا، بذوي المداخيل الدنيا، الذين ترتفع بين ظهرانيهم نسبة المدخنين. وصلت المصروفات على الدخان في الخمس الادنى (العشران الأدنيان) في العام 2000 الى 104.0 شيكل في حين وصلت في الخمس الاعلى (العشران الاعليان) الى 63.8 شيكل.

المصروف الشهري على الدخان وفقا لاخماس الدخل الصافي للفرد، العادي، 2000

5	4	3	2	1
63.8	78.6	96.5	94.4	104.0

المصدر: دائرة الاحصاء المركزية، استطلاع مصاريف اقتصاد البيت، 2000، الجدول 1.

الغاء سقف الدخل بهدف دفع ضريبة صحة ورسوم تأمين وطني

تدفع اليوم رسوم التأمين الوطني ورسوم الصحة فقط حتى سقف 5 مرات معدل الاجر (حوالي35,000- شيكل). ان الاجير الذي يتقاضى 100,000 شيكل شهريا يدفع الضريبتين فقط على مبلغ 35,000 شيكل – لكن ليس على بقية مبلغ الـ 65,000- شيكل. الآن تقترح المالية الغاء السقف وإلقاء الضريبتين على كل مبلغ الاجر.

مبدئيا، هي خطوة جيدة، فمن الواجب على ذوي الدخل المرتفع ان يساهموا اكثر من الاخرين بتمويل الاحتياجات الحالية.

لكن ثمة جانب سلبي للاقتراح، اذ ان المالية تقترحه كبديل لرفع ضريبة الدخل و/او كبديل لالقاء ضريبة عبء الحرب. وكل هذا من منطلق الرغبة في الامتناع عن اتخاذ اي خطوة يمكن تعريفها بانها "رفع ضريبة". من خلال ذلك تمس المالية بهوية التأمين الوطني وتعريفه كمؤسسة قامت لتزود شبكة من الامان الاجتماعي وشبكة تجبي الضرائب لغاية تزويد التأمينات الخاصة. عمليا، تحول المالية مؤسسة التأمين الوطني الى جناح من فروع ضريبة الدخل. ثمة موضع للتخوف الفعلي من ان ينحى ذوو المداخيل منحى سلبيا تجاه مؤسسة التأمين الوطني، وبذلك تتضرر شرعية المؤسسة.

ج. الاجور

تجميد الاجور

يجري الحديث هنا عن خطوة شاذة جدا. ومن المسموح به التشكيك بمدى جدية المالية عند اقتراحها هذه الخطوة، وبمدى قدرة الحكومة على تنفيذها. ان الضرر الذي تلحقه هذه الخطوة لا يقتصر على رؤيا السوق الحرة فحسب، انما يتعداها الى المس بحقوق العاملات والعاملين في نضالهم من اجل نيل اجور اكثر انصافا. وبعد ذلك فان هذه الخطوة تلحق الضرر باسباب اقامة النقابات المهنية.

ان المالية تبرر خطوتها هذه بادعاء ان "معدل الاجور في السوق ارتفع بشكل محسوس الى نسب عالية في السنوات الاخيرة". كما هو معروف فان معدل الاجور ارتفع، في الاساس، في اعقاب رفع الاجور لدى الدرجات العليا في السوق. ولما كان الامر كذلك، فان الحكومة ان كانت جدية وقادرة على قيادة عملية تجميد الاجور من خلال التشريع، فمن الواجب عليها ان تتركز فقط في اجور ذوي الدخل الاعلى.

تقليص 5% في اجور الوزراء واعضاء الكنيست ومنتخبي جمهور آخرين وكبار موظفي الوسط الجماهيري

إنها خطوة تستحق التقدير، ويمكن اتمامها اكثر عبر خطوة اضافية لتغيير جهاز الحتلنات والارتباط بجدول غلاء المعيشة التي تؤدي الى ان "يزحف" اجر كبار الموظفين الى اعلى بشكل "آلي".

د. الوزارات الحكومية

تقليص عرضي بـ4% في الوزارات الحكومية

ان الوزارات التي تتمتع بأكبر الميزانيات (باستثناء وزارة الامن) هي الوزارات الاجتماعية، وعليه فانها ستكون المتضرر الاساس من هذا التقليص. ان ميزانيات هذه الوزارات، وفي الاساس ميزانية التعليم والصحة آخذة بالتآكل منذ سنوات عدة. ان صناديق المرضى والمدارس تعتمد اكثر فاكثر على رسوم الجمهور الهدف من متلقي الخدمات، في الصحة – المرضى، وفي التعليم – اولياء امور الطلاب. ان التقليصات المقترحة الان تنضاف الى تقليص تم اعتماده في شباط العام

الحالي، وهي فقط سترفع من مستوى تمرير عبء التمويل الى الجمهور. ان المتضررين الاساسيين من هذه الوضعية هم الاسرائيليون محدودو الموارد، الذين لا يستطيعون تكملة النقص من جيبهم، وعليه فانهم يتلقون خدمات على مستوى اقل من الجودة.

يجدر بنا ان نضيف الى هذا التقليص قرار الانتقال الى ميزانية على اساس اسمية والغاء طريقة الارتباط بجدول غلاء المعيشة الآلية في الميزانية. معنى هذا الامر ان ميزانية 2003 ستكون اقل من ميزانية 2002 بنسبة التضخم.

هـ. الاشغال

محفز مالي لمشغلي العاملين/ العاملات الجدد

اثار طرح هذا الاقتراح في كانون الاول 2001 معارضة شديدة بادعاء ان المحفز المالي سيفتح بابا لـ"حلب" الدولة من قبل المشغلين. مع ذلك، تبين مقارنة اجرتها مؤسسة التأمين الوطني في العام 1995[3]، بين المحفز المالي للمشغلين وبين تعويض المشغلين (انظر البند الخاص في ما يلي) ان المحفز المالي اقل كلفة واكثر جدوى من "تعويض المشغلين"، فبين العام 1986 و1995 صرفت الدولة على تعويض المشغلين 49 مليار شيكل (باسعار 1996) – "دون اي علم بشأن تأثيرها على توسيع مجال العمل". في المقابل، في السنوات 1991 – 1995 تم دفع محفز للمشغلين لتشغيلهم حوالي 237 الف عامل اضافي، بكلفة عامة وصلت الى حوالي 2.5 مليار شيكل (باسعار 1996)، وقد حظي معظم هؤلاء العاملين الاضافيين نتيجة لذلك بأماكن عمل الى مدى طويل.

تقليل تعويض المشغلين

على الرغم من انه لم يثبت ابدا ان تعويض المشغلين يحقق الغايات المرجوة منه من تشجيع الاشغال، الا انه متبع حتى هذا اليوم. في ميزانية الدولة للعام 2002 ثمة مبلغ يصل الى 3.45 مليار شيكل لغاية تعويض المشغلين. ان اقتراح التقليص في المبلغ يستحق التقدير، ويجب الاسف على ان تعويض المشغلين لم يلغ البتة.

---

[3] جاك بلندك، " القانون لتشجيع الوسط التجاري :خمس سنوات على دفع محفز مالي للمشغلين"، داخل مؤسسة التأمين الوطني، مسح سنوي *1995/96*.

دعم الإسكان

تقليص اضافي في قروض الاسكان

تقترح خطة "الجدار الواقي الاقتصادي" تخفيضا من مبلغ قروض الاسكان لمستحقيها بـ4%-.

يدور الحديث هنا عن تقليص بحوالي 3,000 شيكل لما يعادل حوالي 60% من مستحقي الدعم من وزارة البناء والاسكان.

ان خطوة كهذه بحد ذاتها تبدو غير مضرة، نسبيا، لكن يجب التذكر ان الحديث يدور هنا عن تواصل حالة انخفاض قيمة القروض الحكومية، ونية وزارة المالية الغاء الطابع الشمولي لخطة القروض الحكومية. في العام 1994 شكلت قروض الاسكان الحكومية 38% من مجموع الاعتماد الممنوح لشراء شقة سكنية، في العام 2000 انخفض وزن القروض الحكومية الى 25%. والان فانها ستنخفض اكثر.

المس بالمساعدة المقدمة لاستئجار شقة سكنية

تقترح خطة "الجدار الواقي الاقتصادي" تقليل نصف المساعدة في اجرة السكن المقدمة لمستحقيها المختلفين، من 1,170 شيكلا الى 600 شيكل.

هذا وتقترح الخطة، ايضا، ان يتم، مع انتهاء السنوات الثلاث التي تقدم خلالها المساعدة في الاستئجار، تخفيض هذه المساعدة بنسبة 5% للسنة.

واخيرا، فان المقترح الاخر هو انه، وبدءا من 1 حزيران 2002 ستضطر العائلات احادية الوالدين المحتاجة الى هذه المساعدة (والقصد للعائلات الجديدة المتوجهة) الى مواجهة ليس فقط اختبار الدخل انما ايضا اختبار العمل (اي: اثبات ان هذه العائلة توجهت الى مكتب العمل لكن لم تجد عملا).

تقييد أيدي الكنيست

في اطار "الجدار الواقي الاسرائيلي" تقترح المالية تقييد ايدي الكنيست من خلال تعديل قانون اساس: اقتصاد الدولة، الذي يشترط الموافقة على القوانين ذات الاسقاطات المتعلقة بالميزانية (وهو

ما يسمى "التشريع الخاص") بتحقيق اغلبية (61 صوتا) من اعضاء الكنيست. كما هو معروف، فان اغلبية كهذه هي ظاهرة نادرة جدا، وعليه فان التفسير العملي لهذا الاقتراح هو تقييد قدرة الكنيست على التأثير على سياسة الميزانية.

ان المالية (ووسائل الاعلام) تحب عرض الكنيست الاسرائيلي كما لو انها "هائجة"، وكما لو انها "لا تفهم" دورها في لعبة القوى الدمقراطية. ان المالية تستخدم معطيات تظهر ان في برلمانات "الدول السليمة" يكون "التشريع الخاص" محدودا جدا، وأحيانا غير معروف البتة. هذه الحقيقة تعرض صورة جزئية فقط، اذ انها لا تأخذ بعين الاعتبار حقيقة ان في دول عديدة في الغرب تكون مكانة البرلمان عامة، وفي شؤون الميزانية تحديدا، اقوى مما هو في اسرائيل. في اسرائيل، يعتبر قسم الميزانيات هو المصدّر والمستورد الوحيد، في كل شؤون الميزانية الصغيرة منها والكبيرة، الميزانيات. ان الكنيست تلعب في الاساس دور الختم الموقع فقط، دون اي قوة تنظيمية وبحثية حقيقية لفحص الاقتراح وتقديم بدائل او تغييرات.

في دول اخرى يتمتع البرلمان من قدرة على التأثير أكبر. الكونغرس في الولايات المتحدة يتمتع بمكانة مركزية في ما يتعلق بمواضيع الميزانية، بل ان بحوزته قسما مستقلا للابحاث يمنحه تخميناته وتقديراته غير المتعلقة بتلك التابعة لقسم الميزانيات التابع للرئيس. في هولندا يتمتع البرلمان بقدرة غير محدودة على ادخال التغييرات في اقتراح الميزانية، على الرغم من انه عمليا ما تجري الموافقة عليه من التغييرات هو هامشي. وفي الوقت نفسه فان البرلمان هناك يستعد لمناقشة الميزانية بصورة جدية اكثر مما هو الحال في اسرائيل، وذلك لان ميزانية الوزارات المختلفة تبحث ضمن واحدة من ضمن 14 لجنة تعتبر لجنة هدف. في اسرائيل تناقش لجنة المالية ميزانيات كل الوزارات، دون ان تتمكن من الولوج الى العمق في اي منها. في السويد تعرض الحكومة على البرلمان الاهداف الميكرو اقتصادية للميزانية قبل ان تعرض اقتراح الميزانية المفصل. وهكذا يستطيع البرلمان التأثير على السياسات الميكرو الاقتصادية وعلى حجم الميزانية. في اسرائيل كما هو معروف، لا تناقش الكنيست الاهداف الميكرو الاقتصادية البتة، وهي تتلقى الميزانية للمصادقة عليها على طبق جاهز، ويمكن تقسيمها فقط بواسطة "ابتزاز" سياسي. في المانيا يتمتع اعضاء البرلمان بقدرة حقيقية على اقتراح التغييرات في اقتراح الميزانية، وثمة نماذج لتغييرات جوهرية تمت الموافقة عليها. ان التشريع الالماني يؤهل البرلمان لادخال تغييرات في اقتراح قانون الميزانية لكن دون موافقة الحكومة، ما دام الحديث يدور عن زيادة المداخيل او تقليل المصاريف. وعندما يكون الوضع معكوسا، اي تقليل المدخولات او زيادة المصاريف، ثمة حاجة الى مصادقة الحكومة. بالاضافة الى ذلك فان نشاط الدراسة والبحث في الميزانية ينقسم الى لجنتين اثنتين: لجنة الميزانية، التي تناقش مسألة المصاريف (اي: ميزانية الدولة)، ولجنة المالية التي تناقش مسألة المداخيل (فرض الضرائب). ان مثل هذا التوزيع في الادوار قائم في السويد ايضا.